Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

25 Mars 2011
25 مارس 2011

aufait
Journal Quotidien d'Information Générale. Edition du lundi 06 avril • n°488 • www.aufaitmaroc.com

Entretien entre M. Biadillah et le président du CNDH

Le président de la Chambre des Conseillers, Mohamed Cheikh Biadillah, s'est entretenu, mardi à Rabat, avec le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), M. Driss El Yazami.

Les deux parties ont évoqué lors de cette rencontre la nouvelle dynamique que connaît le champ des droits de l'Homme à la suite des discours prononcés par SM le Roi Mohammed VI les 9 et 10 mars, indique un communiqué du Conseil.

Cette entrevue a été l'occasion de relever l'importance de la création du CNDH en tant que nouveau jalon qui vient s'ajoute à l'édifice institutionnelle du pays et son rôle dans le renforcement le processus de réformes structurelles engagées par le Royaume dans divers domaines.

MAP

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

رسالة الأمة

بيد الله يتباحث مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أجرى رئيس مجلس المستشارين محمد الشيخ بيد الله، يوم الثلاثاء الرباط، مباحثات مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي.
وأفاد بلاغ للمجلس بأن الجانبين تناولا، خلال هذا اللقاء، الدينامية الجديدة التي يعرفها الحقل الحقوقي في ضوء الخطابين الملكيين الساميين بتاريخ تاسع وعاشر مارس الجاري.
كما توقف الجانبان -يضيف المصدر ذاته- عند أهمية ميلاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان كلبنة جديدة تنضاف إلى الصرح المؤسسي للبلاد، ودوره في تعزيز مسار الإصلاحات المهيكلة التي انخرطت فيها المملكة في مختلف المجالات بكل وعي ومسؤولية.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'

هسبريس Hespress

بيد الله: التعددية الحزبية "سر مناعتنا" في المغرب

هسبريس - و م ع
March 25, 2011 ,Friday

قال الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة محمد الشيخ بيدا لله، الخميس 24 مارس 2011 بسلا، إن "سر مناعتنا" في المغرب هو حظر المملكة دستوريا للحزب الوحيد واعتماد التعددية الحزبية منذ سنة 1962 .

وأوضح بيد الله، خلال لقاء تواصلي حول الإصلاحات الدستورية نظمته الأمانة الجهوية لحزب الأصالة والمعاصرة بجهة الرباط سلا زمور زعير، أن اختيار التعددية الحزبية بالمغرب كان "اختيارا تاريخيا وشجاعا نجني ثماره الآن".

وأشار إلى أن الملك محمد السادس لتاسع مارس الجاري جاء كتتويج لمسلسل من التحولات والإصلاحات "العميقة والهادئة" التي انخرط فيها المغرب منذ العشرية الأخيرة والتي ستمكن المملكة من الالتحاق بركب الدول الديمقراطية.

وذكر بيد الله بالإصلاحات المؤسساتية التي انخرط فيها المغرب كإحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشروع الجهوية الموسعة ودسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

من جهة أخرى، قال بيدالله إن حزب الأصالة والمعاصرة هو " لم يأت من أجل الدخول في مواجهات أو خوض صراعات مع أي كان وإنما جاء من أجل مواجهة أعداء آخرين وهم الفقر والظلم و(الحكرة)".

ومن جانبه، ذكر الأمين الجهوي للحزب بجهة الرباط، سلا، زمور، زعير يونس السكوري أن هذا اللقاء يدخل في إطار دينامية جديدة للحزب تروم إشراك المواطنين في اتخاذ القرار على المستوى الجهوي في أفق تطبيق مشروع الجهوية الموسعة ، مبرزا أن تطبيق هذا المشروع سيمكن من تقريب جميع الأوراش على المستوى الجهوي ومن استقطاب الاستثمار.

وأشار من جهة أخرى، إلى أن "حركة شباب 20 فبراير " التي تنادي بالإصلاح "بطريقتها الخاصة" ينقصها الإطار القانوني، داعيا هؤلاء الشباب إلى الانخراط إما في العمل الجمعوي أو في إطار سياسي وفق اختيارهم بهدف المشاركة في الاستحقاقات المقبلة.

أما عبد الحكيم بنشماش، نائب الأمين العام للحزب، فأبرز أهمية ورش الجهوية الموسعة الذي أطلقه الملك ، مؤكدا أنه "بتكريس هذا الورش نصنع مرحلة تاريخية نوعية للبلاد ونؤسس لنمط جديد سيعيد بناء العلاقة بين الدولة ومختلف الجهات بالمملكة".

وأشار بنشماش إلى أن ما يميز الجهوية كورش كبير هو أنه سيتم وضع الآليات التي تنسجم مع خصوصيات كل جهة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، داعيا إلى تضافر جهود كل الفاعلين لإنجاح هذه التجربة عبر الانخراط الواعي للمواطنين في العمل السياسي لإعطاء الجهوية الموسعة مضمونها الحقيقي .

أما لحبيب بلكوش، رئيس مركز الدراسات لحقوق الإنسان بالمغرب ورئيس لجنة الإصلاحات الدستورية بالحزب، فأكد أن المغرب يعيش لحظات تجسد "أننا بصدد بناء تجربة الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان كحرية التعبير والتظاهر".

واعتبر بلكوش أن دسترة حقوق الإنسان وإحداث مؤسسات دستورية لضمان هذه الحقوق وكذا لضمان استقلال القضاء هي "ضمانات قانونية سيحتكم إليها جميع المغاربة"، منوها في السياق ذاته، بما تم تحقيقه في مجال حقوق الإنسان بالمغرب مقارنة مع تجارب بلدان أخرى.

وأكد أن المغرب استطاع من خلال إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة أن يرد الاعتبار سواء للمواطنين وللمناطق في إطار جبر الضرر وذلك بناء على قرار ملكي بامتياز ووفق إرادة سياسية قوية، مؤكدا أن كل الإصلاحات السياسية التي انخرط فيها المغرب جعلت قضايا حقوق الإنسان في صلب المشروع المجتمعي الحداثي.

من جانبهم، اعتبر عدد من المتدخلين، وهم شباب فاعلون جمعويون وأطر وطلبة منخرطون في حزب الأصالة والمعاصرة ، أن الجهوية الموسعة تعد ورشا وطنيا إصلاحيا كبيرا توج مسلسل إصلاحات عميقة تؤكد الخيار الديمقراطي الذي نهجه المغرب خلال العشرية الأخيرة .

كما شددوا على أن إنجاح هذا الورش الجماعي وتجسيده على أرض الواقع،رهين بالمشاركة الجماعية وبالتأطير السياسي أو الجمعوي للشباب وتكوينهم ومواكبتهم من طرف فعاليات المجتمع المدني .

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Du 25 au 31 03 11

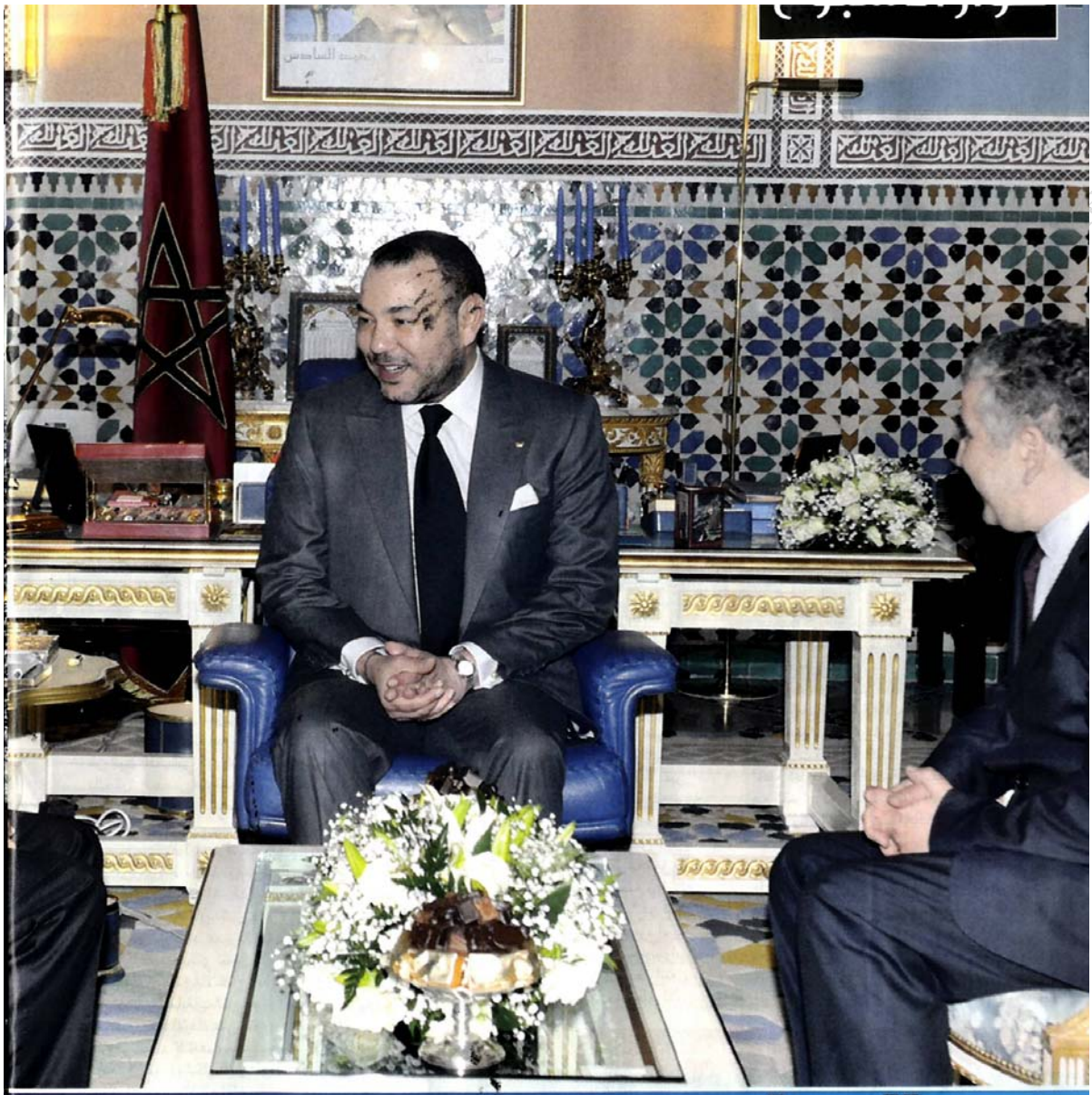

محمد الصبار .. الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

ملزمون بحل مشكل بن بركة وجميع الملفات

بعد الأمواج الهائجة من التطورات التي لاحقت هذا الرجل منذ تعيينه أمينا عاما للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يخرج محمد الصبار، في هذا الحوار، الذي خص به «أوال» لتوضيح عدة نقط تهم المجلس الجديد ومستقبله. يكشف الصبار أيضا، في هذا الحوار، عن خارطة الطريق المبدئية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكيفية تعامله مع الملفات الكبرى التي ورثها عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، فضلا عن التحديات التي رفعت في وجهه منذ لحظة تأسيسه.

أجرى الحوار : عزيز الحور

تم تشكيل «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» بدل «المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان»، ما الهدف من هذه الخطوة؟

أود أن أؤكد أن الهدف من تشكيل «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» يتمثل أساسا في إحداث آلية جديدة وديناميكية أخرى مغايرة، تنهل من مبادئ باريس المتعلقة بحقوق الإنسان، والمتعلقة، أيضا، بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وخطوة تأسيس «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» تندرج في إطار دينامية عامة تتوخى الإصلاح الشامل.

خريطة الطريق

هل سيتبنى المجلس الحقوقي الجديد نفس منهجية عمل المجالس الوطنية لحقوق الإنسان، كما هو متعارف عليها دوليا، أي أنه ستكون له طبيعة تقريرية وليست استشارية فقط كالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السابق؟

لا بد من التذكير بأن المؤسسات الوسيطة هي مؤسسات عبارة، في عمقها، عن مؤسسات استشارية ولها حق التقرير، مع احترام اختصاصات المؤسسات الدستورية الأخرى، وبشكل لا يفضي إلى التطاول على اختصاصات مؤسساتية أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الظهير الجديد المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان تضمن مقتضيات جديدة وصلاحيات جديدة ستمكن المجلس من التصدي التلقائي والاستباقي.

إضافة إلى كل ذلك، سيتاح للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إجراء الأبحاث والتحريات، بما في ذلك الاستماع للأطراف والاستعانة بالشهود، لكن الأهم في ذلك كله هو أن توصيات المجلس لها قوة معنوية.

هناك من اعتبر أن «المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان» لم يحقق ما جاء من أجله. ما هي هفوات هذه التجربة السابقة التي ستعملون على عدم السقوط فيها؟

أعتقد أن «المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان» راكم تجربة مهمة في مجال المراقبة والملاءمة، إضافة إلى الإجابات عن أسئلة الماضي الأليم.

تأتى ذلك بصفته كان جهة متابعة من أجل أجرأة وتنفيذ التوصيات التي تضمنها التقرير النهائي لهيأة الإنصاف والمصالحة.

في رأيي، التقييم العام لتجربة «المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان»، إلى جانب التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، هو موضوع يهم كافة الهيآت الحقوقية والمدنية ومختلف المتدخلين والفاعلين، وربما سيطرح علينا، بعد تكوين المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن نهيئ شروط إنجاز تقييم موضوعي لما راكمناه من تجارب إلى حد الآن.

الإرث الثقيل

من بين التركات التي لم يستطع المجلس السابق التخلص منها ملف اختفاء المهدي بن بركة، هل سيعمل «المجلس الوطني لحقوق

<<<

محطات

1955	1979	1984	1984	1993	2009	2011
الولادة بالرباط بداية السبعينات: الانضمام إلى الشبيبة الاتحادية	الحصول على شهادة الباكلوريا كمرشح حر	اعتقاله والحكم عليه بستة أشهر حبسا بسجن لعلو بالرباط	الانضمام إلى حزب الطليعة.	بداية العمل في ميدان المحاماة بهيأة الرباط	نهاية ولايته كرئيس لمنتدى الحقيقة والإنصاف	تعيينه أمينا عاما للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

Du 25 au 31 03 11

المجلس الوطني لحقوق الإنسان فور تأسيسه ملف المعتقلين السياسيين على خلفية ملف بلعيرج، والذين راجت أخبار حول إطلاق سراحهم، قبل أن يتناهى الخبر إلى علم سجناء ما يعرف بالسلفية الجهادية ويخوضوا اعتصاما مطالبين بالإفراج عنهم، ماذا سيعمل المجلس من أجل حل هذا المشكل؟

أؤكد لك أنني أشغل منصب الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهذا المجلس لم يتشكل بعد، وحين تشكله لنشرع في دراسة كل الملفات بدون استثناء.

عقدت لقاءات مع معتقلي ما يعرف بالسلفية الجهادية إثر تصعيدهم للاحتجاجات إلى درجة محاولة بعضهم الانتحار، ماذا تمخض عن هذه اللقاءات؟ وهل ننتظر حلا للمشكل بالإفراج عن هؤلاء المعتقلين السلفيين؟

صحيح، قمت بزيارتين للمعتقلين المنتمين إلى السلفية الجهادية، وكانت الزيارة الأولى بسجن سلا، أما الثانية فكانت بالسجن المركزي بالقنيطرة. استمعت خلال اللقاءين لانشغالات المعتقلين ومطالبهم، كما تم مدهم بمعلومات حول «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» والظهير المنشئ له، معبرين لهم عن استعدادنا للإسهام في تحقيق انفراج سياسي واسع ببلادنا.

« أؤكد على أن الموقف المعبر عنه من طرف الصديق عبد الحميد أمين، نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بعدم المشاركة في تركيبة المجلس الجديد هو تقدير محترم »

جمر أكثر اتقادا وسخونة. أمر عكسه تصدر اسمه للائحة أكثر الأحداث تفاعلا طيلة الشهر الجاري، بدءا من مسيرات الاحتجاج وتجاوزات الأمن بالدار البيضاء وخريبكة التي وجد الصبار نفسه في غمرتها مقتفيا أثار ما يمكنه الكشف عن حقيقة ما جرى، في أول اختبار للمجلس الجديد، وصولا إلى تلاحق الأخبار بشأن الإفراج عن المعتقلين السياسيين في ملف بليرج، والذي تبين أنها مجرد إشاعات ما دام المجلس لم يصدر بشأنها بيانا. فهل تنفع تجربة هذا الرجل في مجال حقوق الإنسان في مغامرته الجديدة؟ هل سيشفع له رصيده كله في حال فشل ينتظره المتربصون؟

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان قالت، على لسان عبد الحميد أمين، نائب رئيستها، إنها لن تشارك في «المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، كما أنها لا تتوقع منهم تقديم الشيء الكثير، كيف ستعملون على إقناع الجمعية، وباقي الجمعيات الحقوقية الأخرى، بالانضمام إلى تجربة المجلس؟

أؤكد على أن الموقف المعبر عنه من طرف الصديق عبد الحميد أمين، نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بعدم المشاركة في تركيبة المجلس الجديد هو تقدير محترم، أما التوقعات من العمل الذي يمكن لهذا المجلس القيام بها فالزمن وحده كفيل بالإجابة عنها.

علاقتنا بالآخرين

وماذا عن علاقة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمؤسسات الأخرى، وفي مقدمتها المنظمات الدولية التي تصدر تقارير تتضمن، غالبا، إدانات للمغرب، إلى جانب مؤسسات وطنية تم إنشاؤها حديثا، مثل مؤسسة الوسيط، التي جاءت بدل ديوان المظالم، ومنصب المندوب الوزاري لحقوق الإنسان الذي تم خلقه نهاية الأسبوع الماضي؟

نحن منفتحون وحريصون على التفاعل مع كل المنظمات الدولية الوطنية والتعاطي مع تقارير حقوقية لها صفة موضوعية، كما أنه سيكون لنا الحرص الكامل على التعاون مع مؤسسة الوسيط، وعلى توطيد العلاقة المؤسساتية مع المندوب الوزاري لحقوق الإنسان.

وكيف تعلق على تصريحات الذين انتقدوك بعد تعيينك أمينا عاما للمجلس الوطني لحقوق الإنسان؟

لا أريد الدخول في تشنجات مع من ينتقدونني. يمكن للجميع الانتقاد وأحترم جميع التقديرات، ولكن مع احترامها لكرامة الإنسان وتجنب التهجم الشخصي.

هل ستقدم استقالتك في حال فشل المجلس في تحقيق الأهداف وفق تصورك الشخصي؟

ما لا أتمناه هو الموت الرمزي.

<<<

الإنسان» الجديد على إيجاد حل لهذا الملف، علما أن هذا الموضوع تتحكم فيه اعتبارات سياسية؟

صحيح أن هناك عدة ملفات عالقة محدودة في مجال استجلاء الحقيقة، ونحن ملزمون بمتابعة هذا الموضوع، مع الحرص على أن يكون ذلك بالجدية المطلوبة، كما نراهن على تعاون كل الإرادات الصادقة من أجل الوصول إلى المخارج المرضية لذوي الحقوق بالدرجة الأولى.

أعلن الملك محمد السادس عن دسترة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، وتبني مبدأ سمو مواثيق حقوق الإنسان الدولية على القوانين الوطنية. كيف سيعمل المجلس على تحقيق هذا المبدأ وتفعيله بدون الاصطدام مع بعض الخصوصيات المغربية، مثل تلك المتعلقة بالأحوال الشخصية مثلا؟

تجب الإشارة إلى أن الخطاب الملكي ليوم 9 مارس تضمن الإشارة إلى دسترة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، وهو ما يتضمن النص على سمو المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على التشريعات الوطنية.

هذا الإجراء من شأنه أن يحد من الخصوصية لفائدة الكونية والشمولية.

يتضمن مفهوم حقوق الإنسان مقتضيات حقوقية اجتماعية واقتصادية، والتي شكلت جزءا من مطالب حركة 20 فبراير، كيف سيعمل المجلس على تحقيق هذه المطالب؟

من السابق لأوانه أن نتحدث عن خطة «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتفاعل مع حركة 20 فبراير، والسبب هو عدم هيكلة «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» إلى حد الآن.

غير أنه من المؤكد أننا سنعزز عمل المجلس السابق في هذا الصدد، كما سنوسع دائرة الاهتمام بالحقوق المذكورة، والعناية بشكل أكبر بحقوق الفئات الهشة.

« صحيح أن هناك عدة ملفات عالقة محدودة في مجال استجلاء الحقيقة، ونحن ملزمون بمتابعة هذا الموضوع، مع الحرص على أن يكون ذلك بالجدية المطلوبة»

ملفات ساخنة

الإعلان عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان جاء في ظرفية مشحونة، وفي الوقت الذي كان ينتظر فيه الجميع أن يكون هناك انفتاح عقب الخطاب الملكي، جاء الجواب بتدخلات أمنية عنيفة بالدار البيضاء وخريبكة، ما ردكم على هذه الأفعال، خصوصا وأنك انتقلت شخصيا إلى خريبكة لاستجلاء حقيقة الوضع، فماذا تبين لكم، وهل سيتخذ المجلس خطوة فعلية بالدعوة إلى محاسبة المسؤولين عن هذه التدخلات الأمنية؟

كان من الضروري أن نشغل الامكانية الواردة في الظهير البربري للقيام بزيارة ميدانية وتجميع المعطيات التي ساهمت في حدوث ما وقع بمدينة خريبكة.

في انتظار تحليل هذه المعطيات وكذا السياقات سنحدد شكل التعاطي من الزاوية الحقوقية مع تلك الأحداث.

من المواضيع التي طرحت على طاولة

<<<

محمد الصبار.. القابض على الجمر

لم يبد على محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه استرجع بعض الأنفاس منذ لحظة تنصيبه بالمجلس. منذ الأيام الأولى بدأ العمل المسترسل بظهور ملفات ساخنة عشية يوم التعيين، ويتجلى ذلك أساسا في التدخلات الأمنية العنيفة بالدار البيضاء وخريبكة لفك اعتصامات ووقفات احتجاجية. لحظات ساخنة، إذن، يعيشها هذا الحقوقي القادم من عالم المحاماة والسياسة والتعليم وكثير من النضال بين ثنايا زمن الرصاص.

فقد ولد سنة 1955 بالعاصمة الرباط التي تابع بها دراسته الابتدائية والثانوية إلى حين التحاقه بوزارة التربية الوطنية كمعلم بإحدى المدارس الابتدائية.

عمله الأول كان بالعاصمة، غير بعيد عن مراكز صنع التفاعلات السياسية والحقوقية، التي وجد الصبار نفسه في غمرتها منذ بدايات الشباب. ففي سنة 1979 حصل الصبار على شهادة الباكالوريا كمرشح حر، إلا أنه سرعان ما سيقدم استقالته من الوظيفة العمومية ليقرر الالتحاق بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، إذ حصل على الإجازة في علم الاجتماع.

عمل الصبار، مباشرة بعد ذلك، مديرا لمعهد الإمام الغزالي للتعليم الحر، وفي الوقت ذاته كان يتابع دراسته بكلية الحقوق بالعاصمة، إلى أن حصل على الإجازة في القانون العام.

كانت تلك البداية الفعلية للصبار في عالم الحقوق، بالانطلاق من تنفس رائحة أمهات كتب القانون، والانكباب النظري على تجارب نظم الحكم والديمقراطية وحقوق الإنسان بدول أخرى.

الخطوة الثانية في طريق الدفاع عن الحقوق بدأت سنة 1993 بالاشتغال محاميا بهيأة الرباط. كان الصبار قد راكم قبلها تجارب سياسية عديدة أججت فيه جذوة النضال من أجل ما يتصور أنه حق، فقد انخرط في صفوف الشبيبة الاتحادية، كما انتمى إلى الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، قبل أن يشغل عضوية اللجنة المركزية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، أكثر الأحزاب السياسية المغربية المعارضة مواجهة للنظام.

الهم الحقوقي تراكم بين جوانح محمد الصبار عند التحاقه بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، الذي ما زال يشغل عضوية مجلسه الوطني.

اليوم، وجد الصبار نفسه في واجهة الأحداث، مراقبا من طرف أصدقائه بالأمس، قابضا على

puce
LE MAGAZINE QUI VOUS MET LA PUCE À L'OREILLE
Du 25 au 31 03 11

SANAE TALEB

« Mohamed Sebbar pourra être le chevalier du CNDH»

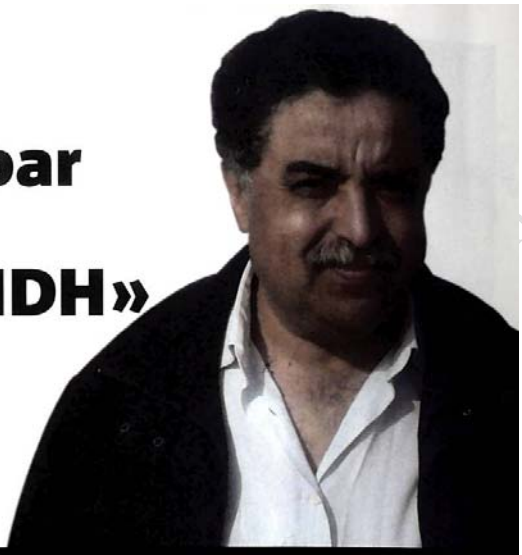

Abdelkrim El Manouz,
membre du Conseil national du Forum vérité et justice (FVJ)

Le Maroc a connu deux grandes manifestations, celles du 20 février et du 20 mars. Que pensez-vous des évolutions qui ont suivi ce mouvement des jeunes ?
La manifestation du 20 février entre dans le cadre des mouvements de contestation qui ont englobé tout le monde arabe. Ils sont venus lancer un cri de révolte contre les systèmes totalitaires. En effet, ces événements ont prouvé qu'à un certain moment, on ne peut pas résister. Le Maroc ne fait pas exception. Les instances dirigeantes doivent comprendre qu'elles sont obligées de suivre le mouvement de changement.
Le 20 mars s'inscrit dans la même perspective. Ce mouvement est extraordinaire et donne de l'espoir.

En tant que défenseur des droits de l'Homme, que pensez-vous des manifestations ? Avez-vous relevé des cas de violation de ces droits ?
Sa Majesté le Roi Mohammed VI a prêté une oreille attentive aux revendications du 20 février. Dans un discours historique, le Souverain a répondu aux attentes de cette jeunesse sortie dans les quatre coins du Royaume. Malheureusement, le 13 mars est venu noircir cette belle image d'entente entre les jeunes et le Roi. Ce jour-là, j'ai assisté à une violation contre les manifestants. Je pense que c'était prémédité. Il y avait une forte présence des forces d'intervention. J'ai vu des centaines de policiers prêts à frapper les manifestants à la première occasion. Etant médecin, j'ai reçu ce jour-là une centaines de personnes blessées. Je crois qu'il existe une résistance contre ce mouvement de démocratie que connaît notre pays. Ce sont des gens qui veulent sauvegarder les faveurs récoltées dans le passé. C'est une forme de nostalgie pour un passé révolu.

Comment voyez-vous la nomination de Driss Yazami à la tête du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) ?
Je connais très bien Driss Yazami pour avoir travaillé avec lui au niveau de l'Instance équité et réconciliation (IER). Cette même instance qui a réalisé une réconciliation avec le passé récent du Maroc. Les contributions de l'IER sont importantes. Je suis sûr que Driss Yazami réussira dans cette nouvelle mission.

«JE PENSE QUE LA VIOLENCE CONTRE LES MANIFESTANTS, LE 13 MARS, A ÉTÉ PRÉMÉDITÉE».

Mohamed Sabbar, le secrétaire général du CNDH, sera-t-il le vrai gérant de ce nouveau Conseil national des droits de l'Homme ?
Mohamed Sabbar a été pendant très longtemps un militant tenace des droits de l'Homme au Maroc. C'est quelqu'un de compétent. Il a derrière lui une grande expérience. Comme feu Driss Benzekri, il est allé dénicher les violations des droits de l'Homme commises dans les patelins les plus éloignés. Je pense que Mohamed Sabbar pourra être le chevalier du CNDH.

Est-ce que vous estimez que le CNDH va jouir d'une autonomie vis-à-vis des pouvoirs publics ?
Le CNDH vient d'être créé le 3 mars. Il s'agit d'un nouvel organisme public chargé de la défense des droits de l'Homme. Il remplace le précédent Conseil au rôle uniquement consultatif. Ceci dit, je ne peux juger le CNDH que sur les faits. En effet, dans le cadre des enquêtes prévues, j'invite le Conseil à mener une enquête approfondie sur le Centre carcéral «Point fixe 3». Située à la sortie de Rabat sur la route Zaër, cette prison renferme des secrets. A ce jour, son existence est un mystère. Plusieurs militants des années de plomb ont été enterrés dans cette prison.■

puce
LE MAGAZINE QUI VOUS MET LA PUCE À L'OREILLE

Du 25 au 31 03 11

« Je m'attendais à ce que Mohamed Sebbar décline cette nomination »

Oussama El Khlifi,
membre fondateur du Mouvement du 20 février

Quels commentaires faites-vous sur les manifestations du 20 février et du 20 mars et les événements qui se sont développés entre ces deux dates ?
Permettez-moi de situer d'abord le contexte dans lequel le mouvement du 20 février a vu le jour. Le mouvement a parié sur une jeunesse marocaine qui a perdu tout espoir en sa classe politique. Une jeunesse qui refuse la manière avec laquelle on la traite. Une jeunesse qui dénigre une élite politique corrompue. Après de nombreuses discussions, notamment, sur le réseau social Facebook, on a conclu que la solution est de s'engager dans la vie politique et d'être un acteur conscient de ses droits et devoirs. Moi-même, je faisais partie de l'Union socialiste des forces populaires (USFP). Je peux vous assurer que notre voix n'était jamais écoutée. Nos propositions n'ont été à aucun moment appliquées. On est indifférent à l'égard des jeunes au sein des partis politiques.

Mais se retrouver sur le réseau Facebook n'est pas une solution durable. Est-ce que vous pensez constituer un parti politique ?
Je réponds tout de suite que nous n'avons pas l'intention de créer un nouveau parti politique. Ce n'est pas possible. Notre mouvement, intitulé «Mouvement du 20 février» depuis la manifestation du 20 février, est une action de protestation. Sous l'égide de ce mouvement, on exprime différentes convictions. Nous sommes un éventail qui va de la gauche radicale à l'extrême droite et intègre également des islamistes. Peut-être on peut devenir une association, mais je ne vois pas le mouvement devenir un parti politique.

Comment vous avez vécu le 13 mars ?
Ce dimanche 13 mars, j'étais à Casablanca. Dès qu'on est arrivé à la place Mohammed V, la police n'a même pas attendu qu'on descende de la voiture pour nous arrêter et nous conduire à la Wilaya de la police. Ils nous ont sévèrement bastonnés et nous ont fait subir les pires sévices. Ce n'est que plus tard que nous avons pu entrer en contact avec des amis qui, grâce à leur mobilisation, ont fait pression sur la police, la menaçant même de porter l'affaire devant l'opinion publique si elle refuse de nous libérer. Nous étions 128 détenus durant cette journée du 13 mars.

«LA NOMINATION DE YAZAMI EST UNE TRANSGRESSION DES RÈGLES DÉMOCRATIQUES».

Vous êtes restés combien de temps à la Wilaya de la police de Casablanca ?
Exactement quatre heures de 11h à 15h. Une fois libérés, nous avons rejoint les protestaires à la rue d'Agadir. Les interventions de la police étaient très agressives.

Est-ce que le Conseil national des droits de l'Homme vous a contacté au sujet de cette manifestation du 13 mars ?
Non, personne ne m'a contacté à ce sujet.

Comment voyez-vous la nomination de Driss Yazami à la tête du CNDH ?
Cette nomination transgresse les règles démocratiques. Il a été mis à la tête d'un Conseil sans recourir à des élections. Qui nous dit que cet ensemble de 40 associations actives dans le domaine des droits de l'Homme veulent bien que Driss Yazami soit président du Conseil national des droits de l'Homme. Normalement, on devait tenir un Conseil national de ces 40 associations et par la suite décider, à travers un suffrage, de la personne à mettre à la tête du Conseil. Driss Yazami est trop proche du Palais.

Une phrase sur Mohamed Sebbar, le deuxième homme au sein du CNDH ?
Un militant intègre et honnête. J'étais surpris de sa nomination comme secrétaire général du CNDH. Je m'attendais à ce qu'il décline cette nomination. Seuls les prochains jours pourront répondre à pas mal de questions. On va attendre avant de juger le travail de Mohamed Sebbar au sein du de CNDH.■

Du 25 au 31 03 11

زووم

من أخر إطلاق سراح المعتقلين السياسيين؟

← المصطفى المعتصم أمين عام حزب «البديل الحضاري» المنحل

راج بعد الخطاب الملكي الأخير أن المعتقلين السياسيين الخمسة في "خلية بلعيرج" سيطلق سراحهم.. ثم راج أن مجموعة التامك سيخلى سبيلها أيضا بعفو ملكي. لكن لا شيء من ذلك حصل. فهل كان ذلك مجرد إشاعة، أم أن هناك من يضع الأصفاد في قدمي قرار العفو؟

← سليمان الريسوني

مساء الأربعاء 16 مارس الجاري، توصلت عائلات المعتقلين السياسيين الخمسة على ذمة ما يعرف بخلية بلعريج، بخبر مفاده أن إطلاق سراح كل من: المصطفى المعتصم، ومحمد الأمين الركالة، ومحمد المرواني، والعبادلة ماء العينين، وعبد الحفيظ السريتي، بعفو ملكي، أصبح أمرا محسوما، سيتم خلال القادم من الساعات، الشيء الذي حذا بزوجات وأبناء المعتقلين للانتقال صباح الخميس الموالي إلى باب السجن المدني بسلا لمعانقة ذويهم لحظة الإفراج عنهم. وقد أكدت حينها، في اتصال مع «أوال»، سمية المعتصم، كريمة المصطفى المعتصم، أمين عام حزب «البديل الحضاري» المنحل، أنهم أخبروا بأن إدارة السجن تنتظر مقدم محمد الصبار، أمين عام «المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، ليشرف بنفسه على هذه المبادرة.

في تلك اللحظة، راج بأن كل المعتقلين الذين توبعوا في هذا الملف سيفرج عنهم، باستثناء المتهم الرئيسي، عبد القادر بلعيرج، وراج، أيضا، أن العفو الملكي سيشمل، بالإضافة إلى هذه المجموعة، محمد علي سالم التامك والمعتقلين معه، بتهمة التخابر مع دولة أجنبية.

لم يأت الصبار، ولم يفرج عن أحد، بل أتى الليل وانصرف الأهالي، يعانقون بدل ذويهم خيبات الأمل. وبقيت أسئلة معلقة: من روج لهذا الخبر؟ ومن حال دون إطلاق سراح المعتقلين؟ ومتى سيطلق سراحهم؟.

من يزعجه العفو؟

اعتبرت كل المنظمات الحقوقية، الوطنية والدولية، التي واكبت ملف «خلية بلعيرج» منذ بدايته، بأن هناك أكثر من خلل يشوب مسطرة الاعتقال والمحاكمات، بل من هذه المنظمات من أشار صراحة إلى أن الحكمين الابتدائي والاستئنافي في هذه القضية كانا بقرار سياسي، وكان دور القاضي فيهما هو ترجمة إرادة التصفية السياسية لحزبي «البديل الحضاري» و«الحركة من أجل الأمة»؛ وهو ما أعاد بقوة طرح أسئلة استقلالية القضاء في المغرب، وتكريس سلطته.

الخطاب الملكي الأخير، الذي ألقاه الملك يوم 9 مارس الجاري، والذي عرض من خلاله الخطوط العريضة للإصلاحات الدستورية، نص صراحة على ضرورة «الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري، توطيدا لسمو الدستور، ولسيادة القانون، والمساواة أمامه»، وهو ما فهم منه أن مسألة إطلاق سراح معتقلي الرأي وفي مقدمتهم السياسيين الخمسة في «خلية بلعيرج»، لم يعد إلا مسألة ترتيبات: فحديث الملك عن تمكين جهاز القضاء من آليات السلطة كفيل بأن يزحزح «العدل» من وضعية الإلحاقية والتوظيف السياسي، والسمو به إلى سلطة مهابة الجانب، تربأ بنفسها عن أن يُزج بها في تصفية الحسابات وإلجام «المارقين» عن إجماع بات لا يناسب انخراط المغرب في المنظومة الحقوقية الدولية.

خمسة أيام بعد الخطاب الملكي، وبالضبط يوم الأحد 13 مارس الحالي، سوف تترجم ولاية الأمن بالدار البيضاء خطاب الملك بالهجوم على المتظاهرين والاعتداء على الصحافيين، ثم الظهور أمام التلفزيون لتبرير العنف. وهو ما اعتبره البعض إحراجا للملك أمام المنتظم الدولي، وكل والمشككين في نوايا المملكة الإصلاحية، بحيث جاء هذا التدخل منافيا تماما للوعود التي قطعها الملك في خطاب 9 مارس والمتعلقة بـ: «ترسيخ دولة الحق والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان بكل أبعادها». وعندما كانت أسر معتقلي «خلية بلعيرج» تنتظر، يوم الخميس 17 مارس، من أمام سجن سلا إطلاق سراح المعتقلين، كان رئيس «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» وأمينه العام بخريبكة، يصححان أخطاء عامل الإقليم الذي أصر على العيش والتفكير بمنطق ما قبل 9 مارس، متجاهلا الوضع المحلي، واللحظة الحرجة التي يعيشها العالم، حين نزل يفرق متظاهرين مسالمين بالعنف، لينقلب العنف على المدينة و مرافقها.

عاد اليازمي والصبار من خريبكة، من دون أن يستطيعا إعادة المدينة إلى ما قبل «المحرقة»، ومن دون أن يشيرا إلى المسؤول الحقيقي عما وقع.

وتقديمه للمحاكمة، عملا بمبدأ المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب، ومن دون أن يجعلا إشاعة إطلاق سراح المعتقلين السياسيين حقيقة ملموسة. خالد السفياني، عضو هيأة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في «خلية بلعيرج»، ختم اتصاله مع «أوال» بالقول: «ما وقع في الطريق لا نعرفه». وكان يقصد بذلك ما بدأ به تصريحه الذي قال فيه: «يجب إطلاق سراح هؤلاء المعتقلين، لأن هذا مطلب شعبي، و أيضا يجب إطلاق سراحهم اعتبارا للظرفية الحالية التي يعيشها المغرب». أما النقيب عبد الرحيم الجامعي فقد علق مستاء من تحويل مطلب إطلاق سراح المعتقلين الخمسة إلى مجرد إشاعة يلوكها الناس بالقول: «هذا أسلوب إداري قديم غايته إطلاق الإشاعة وخلق البلبلة»، قبل أن يتدارك: «إذا كانت الجهات المخول لها الإفراج عن المعتقلين هي التي أطلقت هذه الإشاعة، فإن ذلك سيضرب الثقة فيها وسيفقدها مصداقيتها». وختم الجامعي تصريحه لـ«أوال» بالتأكيد على محورية شخصية محمد الصبار، الذي كان ضمن هيأة دفاع السياسيين الخمسة، في أنها، هذا الملف، حين قال: «طبعا السيد الأمين العام محمد الصبار هو زميل لنا، ويعرف الملف منذ بدايته، واعتقد انه مازال يعطيه نفس الأهمية، وأتمنى أن يساعدنا في أقرب وقت وبأقصر الطرق، لأن الطريق إلى الصبار قصير، وهو الآن له من المسالك ما يسمح له بالإفراج عن كل المعتقلين السياسيين في السجون المغربية وليس المعتقلين الخمسة».

سري للغاية

عندما اتصلت «أوال» بأمين عام «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» محمد الصبار، لاستفساره عن الأسباب التي حالت دون إطلاق سراح المعتقلين الخمسة في «خلية بلعيرج»، بعدما راج بقوة أنهم سيغادرون زنازينهم يوم الخميس 17 مارس، أجاب: «عندما يكون عفو ملكي، فإن من يخبر به هي «لاماب» أو وزارة العدل، أو الديوان الملكي».

« الدوائر العليا تشتغل، بمساعدة حقوقيين، على قدم وساق لإطلاق سراح مجموعات سياسية أخرى، من غير المعتقلين الخمسة في قضية بلعيرج »

فيما أفاد مصدر جد مطلع، التمس عدم ذكر اسمه، بأن «الدوائر العليا تشتغل، بمساعدة حقوقيين، على قدم وساق لإطلاق سراح مجموعات سياسية أخرى، من غير المعتقلين الخمسة في قضية بلعيرج»، قبل أن ينهي اتصاله مع «أوال» بقوله: « لكن من يسرب مثل هذه المعلومات لا يعمل في مصلحة هؤلاء المعتقلين». فهل يعني ذلك أن قرار العفو تم إلغاؤه لمجرد أن الخبر تسرب إلى الصحافة؟ وهل يدخل هذا في صميم مسطرة العفو الملكي؟.

يعتبر العفو الملكي، في التقاليد السلطانية المغربية، عطفا والتفاتة ملكية من راعي شؤون الأمة إلى رعاياه المخطئين. وحتى في حالة مراجعة حكم ثبت أنه خطأ، أو كان نتيجة قرار انفعالي، أدى إلى سجن أحد أو مجموعة، لحسابات سياسية معينة، فإن بلاغات العفو الملكي لا تشير إلى أن هذا العفو يأتي على إثر اكتشاف خطأ في التقدير، تبين لاحقا واستوجب تداركه بإطلاق سراح المشمولين بالعفو، بل يبقى دائما منة و «عفوا كريما عن خطأ».

وبالقدر الذي يعتبر العفو عطفا يُلتمس من الملك، أو يعطى بمناسبة دينية، أو بشفاعات العلماء والوجهاء، بقدر ما تقيد مسطرته مجموعة من الشروط لا بد من استيفائها، وفي طليعة تلك الشروط، عدم تسرب خبر العفو قبل إعلانه رسميا. وقد حدث عدة مرات أن ألغي أو تم تأجيل قرار العفو عن معتقلين سياسيين بعد أن يقع أهل السجين السياسي من شدة فرحتهم في «خطأ تسريب خبر العفو» إلى الصحافة أو غيرها. تقاليد «دار المخزن» في العفو من العقوبة الحبسية، شبيهة بتقاليد التعيين في المناصب السياسية التي يمكن إلغاؤها بمجرد تسرب الخبر إلى الصحافة، قبل إعلانه رسميا. يحكي مستشار الحسن الثاني الراحل عبد الهادي بوطالب، في كتابه «نصف قرن من السياسة»، كيف أن الحسن الثاني أخبره بأنه سيعينه وزيرا أول، فقام إدريس البصري بتسريب الخبر إلى جريدة «الشرق الأوسط» لمعرفته بأن هذا التسريب سيحول دون تعيين رجل قوي في منصب الوزير الأول، وفعلا فقد تراجع الحسن الثاني عن قراره وبحث له عن وزير أول آخر.

هل العفو شامل؟

مصدر «أوال» الرفيع، والذي ظل يلح في تصريحه للمجلة على عدم الإشارة لاسمه ولا للجهة التي يمثل، لـ«حساسية الموضوع»، قال إن « المجلس الوطني لحقوق الإنسان» يشتغل بشكل حثيث، جنبا إلى جنب مع «دوائر عليا»، على ملفات الاعتقال السياسي بالمغرب، و أن العفو سوف لن يطال المعتقلين السياسيين الخمس في «خلية بلعيرج»، فحسب، بل سيشمل أيضا مجموعة علي سالم التامك، المتهمة بالتخابر مع دولة أجنبية، والمس بالأمن الداخلي للدولة، وكذلك شيوخ السلفية. وأن «المسألة تتعلق بترتيبات إدارية وقانونية ضرورية لأي إطلاق سراح عن طريق مسطرة العفو الملكي».

إلا أن محمد صادقو، محامي مجموعة علي سالم التامك، نفى في اتصال مع «أوال» أن تكون هيئة دفاع المجموعة قد توصلت بأي إشعار عن قرب إطلاق سراح المعتقلين، بل، يضيف صادقو، «لقد رفضت المحكمة حتى البت في طلب السراح، وقالت بعدم الاختصاص في ذلك، وبالمقابل أحالت المجموعة، على البحث يوم 25 مارس». واستطرد المحامي محمد صادقو «أنه، وللمفارقة، في اليوم الذي تم الترويج فيه لخبر إطلاق سراح « خلية بلعيرج» أي يوم الخميس 17 مارس، تم عرض التامك وأصدقاؤه على المحكمة، كما تم داخل المحكمة الترويج بأنهم بدورهم سيفرج عنهم».

أما مصدر «أوال» السابق فاعتبر، بعد تردد في الكلام، أن «العفو لا يأتي إلا بعد أن تستعصى الأمور على الحل القانوني العادي» ؛ فهل استعصت الأمور أم ما تزال؟

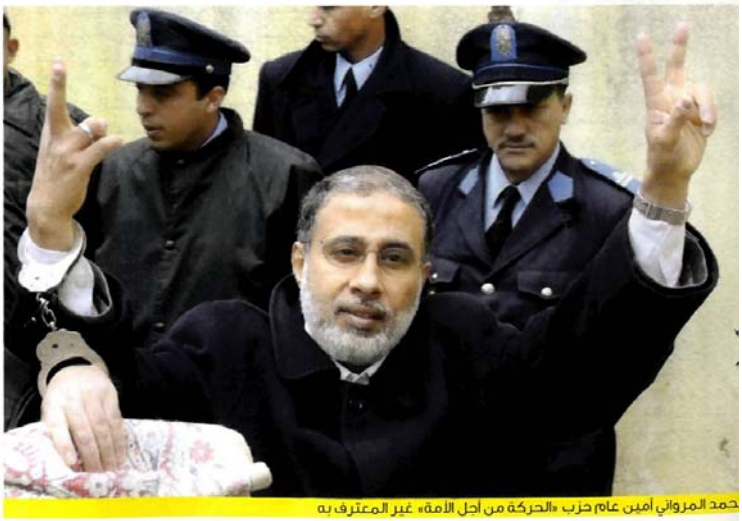

حمد المرواني أمين عام حزب «الحركة من أجل الأمة» غير المعترف به

Hespress هسبريس

لجنة المنوني تخرج آمنة بوعياش من الـOMDH

هسبريس من الرّباط:

March 25, 2011 ,Friday

أعلن المجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ضمن نص بيان أعقب دورته الاستثنائية المنعقدة السبت الماضي بتطوان، عن "اعتزازه بتعيين الأستاذة آمنة بوعياش، رئيسة المنظمة، عضوا ضمن اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور"، وزاد بيان المجلس ذاته أن "التعيين يحمل دلالات هامة تتمثل في بعث الإشارة القوية حول المكانة التي من المفروض أن تتبوأها مبادئ وقيم حقوق الإنسان ضمن مشروع الدستور المرتقب"..

ذات الوثيقة التي توصلت بها هسبريس حملت التأكيد على "عدم التنافي" بين عضوية بوعياش ضمن اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور من جهة ورئاستها للمنظمة من جهة أخرى.. هذا قبل أن يعلن "انسحاب مؤقت" لرئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان من الإشراف على شؤون التنظيم، إذ ورد في هذا الصدد: "نزولا عند رغبة آمنة بوعياش، ولرفع كل التباس ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي للمنظمة، يتولى تلقائيا عبد اللطيف شهبون، نائب الرئيسة، المهام المسطرة في النظام المذكور، بما فيه تقديم التصريحات الخاصة بمواقف المنظمة خلال مدة أشغال اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور".

كما أشعر أيضا بقرار المجلس الوطني للمنظمة تشكيل لجنة لإعداد مقترحات التنظيم الحقوقي بخصوص مراجعة الدستور، إذ من المرتقب أن تلجأ للعمل "انطلاقا من أدبيات المنظمة ومواقفها واجتهاداتها ومذكراتها السابقة.. وتنظيم فضاءات فكرية لتدقيق وتعميق اقتراحاتها".. وهذا حسب مضمون البيان المتوصل به.

ضمن بيان مجلسها الوطني عن "الارتياح للتوجهات التي تضمنها الخطاب الملكي في أفق الصياغة الـOMDHوأعربت الـ الدستورية الجديدة بخصوص تدعيم المسار الديمقراطي والتكريس الدستوري لحقوق الإنسان، مما يطرح مسؤوليات جسيمة على حركة حقوق الإنسان المغربية، في هذا الظرف الدقيق من أجل تفعيل هذه التوجهات"، قبل أن تزيد: "السلطات العمومية مدعوة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير المصاحبة لورش التعديلات الدستورية وفي مقدمتها إطلاق سراح جميع المعتقلين الذين لهم آراء سياسية وتحرير الإعلام العمومي".

أما بخصوص إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان فقد قالت المنظمة بأن "توسيعا مرصودا للاختصاصات وفق انسجام مع مبادئ باريس"، قبل أن تزيد: "المجلس الوطني للمنظمة يعبر عن أمله في ملاءمة المقتضيات القانونية لمؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بما ينسجم ومقتضيات الدستور الذي ستتم مراجعته"، قبل أن تختم وثيقتها بكشف عن تمثيليتها بمجلس اليزمي وهي تورد: " أكد المجلس الوطني للمنظمة على مبدأ المشاركة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان مشددا على دور المنظمة في الحماية والنهوض بحقوق الإنسان وفي تعزيز البناء الديمقراطي، وتداول في معايير ومسطرة الترشيح لتعيين ممثلها داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فتقرر تقديم ثلاثة مرشحين".

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

LE SOIR

Les MRE s'impliquent dans les réformes

RÉVISION DE LA CONSTITUTION

La présence politique des MRE dans les institutions marocaines est un sujet récurrent. La révision de la Constitution a remis cette revendication au goût du jour.

MOHAMED JAABOUK

Lors de la marche du 20 mars, des MRE ont revendiqué le droit de vote aux législatives.

La révision de la Constitution intéresse désormais les Marocains résidant à l'étranger et un collectif a constitué, le 21 mars dernier, l'Instance des MRE pour la révision de la Constitution. Actualité oblige, la nouvelle structure avance que sa légitimité est puisée des marches lancées par le Mouvement du 20 février et du discours du 9 mars du roi Mohammed VI. L'objectif principal des promoteurs de cette nouvelle initiative est l'élargissement de la commission chargée de la révision de la Constitution présidée par Abdellatif Mennouni, afin que des MRE puissent y figurer. Une demande qui a moins de chances d'être exaucée, puisque les membres de ladite commission ont été installés le 10 mars.

La composition des initiateurs de l'Instance des MRE pour la révision de la Constitution est variée et compte la participation des MRE du monde entier. Pour le moment, elle affiche treize nouveaux noms qui ne figurent, ni dans le tour de table du très officiel Conseil consultatif des Marocains de l'étranger (CCME) présidé par Driss Yazami (également membre de la Commission chargée de la révision de la Constitution et présidant du CNDH), ni parmi les membres du Mouvement des Marocains démocrates résidant à l'étranger (MMDRE) présidé par Jamal Rayan.

Nous sommes donc bel et bien face à un troisième acteur qui cherche une place au soleil, se réclamant, lui aussi, représentatif de la communauté marocaine installée à l'étranger.

Pour se faire valoir, cette nouvelle instance a mis en place un site web pour collecter les propositions des internautes: une participation virtuelle sans doute - mais qui leur assurerait une présence politique dans les institutions du pays.

L'objectif principal des promoteurs de cette nouvelle initiative est l'élargissement de la Commission chargée de la révision de la Constitution, présidée par Abdellatif Mennouni, pour que des MRE puissent y trouver une place.

Et le droit de vote ?

Le droit de vote aux législatives demeure la demande-phare des MRE. Lors de la marche du 20 mars, des MRE o
remont
Pour
dans s
2005 c
cette q
de mes
munau
résida
de se
Chamb
approp
Quant
découl
la néce

tions législatives électorales à l'étranger, afin de permettre à nos citoyens de l'étranger de choisir leurs députés dans la première Chambre du Parlement. Notre troisième décision accorde aux nouvelles générations de notre chère communauté à l'étranger, le droit de voter et de se porter can-